قوله:

أَقْسَـــامُ مُقْتَضَـــاهُ بِالْـــحَصْرِ تُـمَـــازْ وَهْـــيَ الْوُجُـــوبُ الِاسْـــتِحَالَةُ الْـــجَوَازْ[1]

فَوَاجِـــبٌ[2] لَا يَقْبَـــلُ النَّفْـــيَ بِحَـــالْ[3] وَمَـــا أَبَـــى الثُّبُـــوتَ[4] عَقْـــلًا الْـــمُحَالْ

(1) (وهي الوجوب الاستحالة الجواز) الخ، قدّم الوجوب لشرفه، وثنّى بالاستحالة لأنّها ضدُّ الوجوب، وضدُّ الشيء أقربُ خطورًا بالبال عند ذكره، ولأنّ الجواز كالمركّب، وهما كالبسيط، والبسيط مقدّم على المركّب طبعًا، فكذا ما كان بمنزلته، فحسن أن يُقدَّم وضعا.

(2) (فواجب) مبتدأ سوّغ الابتداء به قصد الحقيقة من حيث هي، كقولك: (رجل خير من امرأة)، وخبره (ما) موصولة محذوفة، أي (ما لا يقبل)، وهي واقعة على شيء مصدوقُه: المحكوم به، والنسبة، والمحكوم عليه)، وفي التسهيل: قد يحذف ما عُلم من موصول غير الألف واللّام، وعرّف الواجب دون الوجوب المتقدّم؛ لأنّه مشتقّ من الوجوب، والمشتق يتضمّن المشتق منه وزيادة، فهو أخصّ، ومعرفة الأخصّ تستلزم معرفة الأعمّ دون العكس، وكذا يقال في تعريفه (المحال) و(الجائز)، ويحتمل أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل، كما قيل في (الوسواس) أي (الموسوس)، ولهذا وصف بالخنّاس.

(3) (لا يقبل النفي بحال) أي لا يمكن ولا يتأتّى انتفاؤه، وجد عقل أم لا، فقول الصغرى: (ما لا يُتصوَّر في العقل عدمه) الصواب: حذف (العقل)، وقوله: (النفي) أي خارجًا، وأمّا في الذهن فقد يصدّق بنفيه، وحينئذ فقوله: (النفي) أي نفي أفراده، لا الأمر الكلّيّ؛ إذ لا وجود له إلّا في الذهن، وما وجد في الذهن ممكن، والممكن قد يصدّق العقل بعدمه إن قيل: هذا التعريف لا يشمل صفات السلوب؛ لأنّ العقل يصدّق بأنها أمور عدميّة مع أنّها واجبة، فالواجب أنّ المراد بنفيه انتفاؤه بحيث يصدق بنقيضه، لا أنّ المراد بنفيه أنّه أمر عدميّ، وحينئذ فتدخل صفات السلوب في التعريف؛ لأنّ العقل وإن صدّق بأنها أمور عدميّة لا يصدّق بانتفائها بحيث يثبت نقيضها.

(4) (وما أبى الثبوت) خبر مقدّم، و(المحال) مبتدأ مؤخّر؛ لأنّه المعرَّف بهذا المحدث عنه والمحكوم عليه، فكان هو المبتدأ، وإن استوى الجزآن عرفًا؛ لوجود البيان، وقوله: (الثبوت) أي خارجًا، وأمّا ذهنًا فقد يصدق بوجوده، والمراد: وجود أفراد لما سبق، وشمل الثبوت ما إذا كان المستحيل ذاتًا أو صفة وجوديّة أو حالًا، وهذا على القول بثبوت الأحوال، وقوله: (عقلا) أي في العقل، متعلّق بقوله: (وما أبى) ففيه تقدّم.

وَجَـــائِزًا مَـــا قَبِـــلَ الْأَمْـــرَيْنِ سِـــمْ[1] لِلضَّـــــرُورِي وَالنَّظَـــرِي كُـــلٌّ قُسِـــمْ

أخبر أنّ أقسام مقتضى الـحكم العقلـيّ تتميّـز وتتبـيّن بالــحصر، وتلـك الأقسـام هـي: (الوجـوب، والاسـتحالة، والـجواز)، ودليل الـحصر فـي الثلاثة: هو ما ذكره فـي البيت الثانـي والثالث[2]، وهو أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت والانتفاء معا أو يقبل الثبوت فقط أو الانتفاء فقط.

فالأوّل: هو الـجائز ويسمّى الـممكنَ أيضا، والثانـي: الواجب، والثالث: الـمستحيل.

ومعنى قوله: (مقتضاه) أي متعلّقه[3]، إذ الـحكم[4] هو إثبات أمر أو نفيه كمـا تقـدّم، وهـذه الأقسـام إنّمـا هـي لـمتعلّقه، وهو الـمحكوم به[5].

---

(1) (وَجَائِزًا مَا قَبِلَ الْأَمْرَيْنِ سِمْ) أي سم جائزا، أي عرّفه بمـا قبِل الأمرين، فـ(جائزا) مفعول أوّل، و(ما) فـي مــحلّ نصـب علـى نزع الـخافض، وهي مفعول ثان لقوله: (سم) هكذا أعربه فـي ك، وهو أحسن مـمّـا استظهره جـس مـن العكـس فـي الـمفعولين، أي علِّم ما قبل الأمرين بالـجائز؛ لأنه وإن أمكن لكن الـمقصود بالتعريف هو الـجائز كأخويه، فهـو الــمُحَدَّث عنه، فكان هو الـمفعول الأوّل.

(2) قوله: (ما ذكره فـي البيت الثانـي والثالث) صوابه: فـي الأشطار الأربعة بعد هذا الشطر؛ لِـمـا تقدّم أنّ الرجـز مـن قبيـل الـمشطور).

(3) قوله: (متعلّقه) هكذا بخط الشارح باي، والصواب إسقاطها؛ لأن قوله: (متعلّقه) خبر عن معنى.

(4) قوله: (إذ الـحكم) علّة لتفسير الـمقتضى بالـمتعلّق.

(5) قوله :(وهذه الأقسام إنّمـا هي لـمتعلّقه، وهو الـمحكوم به) لا خصوصية له، وكذلك الـمحكوم عليه والنسـبة، وذلـك أنّ كُلًّا من الـمحكوم عليه والـمحكوم بـه والنسـبة تـارةً تتّصـف بـالوجوب، كمــا فــي قولنـا: (الله قـادر)، وتـارةً تتّصـف بالاستحالة، كمـا فـي قولنا: (شريك الله موجود)، وتارةً تتّصف بالـجواز، كمـا في قولنا: (الـممكن موجـود)، فالــمتعلّق لا بدّ من اتّصافه بواحد من هذه الثلاثة.